A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.76
19 December 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

قضية فلسطين [٣٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

(ج) مشاريع القرارات

(د) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٣٩ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف(A/44/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/44/731)

(ج) مشاريع القرارات (من A/44/L.43 الى A/44/L.45 ، A/44/L.50 ، A/44/L.51/Rev.1)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/44/846)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أذكّر الممثلين بأن مناقشة هذا البند اختتمت في الجلسة العامة الحادية والسبعين المعقودة يوم الجمعة ١ كانون الاول/ديسمبر ؟

نتناول الآن مشاريع القرارات A/44/L.43 ، و A/44/L.44 ، و A/44/L.45 ، و A/44/L.50 ، و A/44/L.51/Rev.1 . وفي هذا الصدد أكرر ندائي الى مقدميها بألا يطرحوا للتصويت ، مشروع القرار A/44/L.50 . وتبعا لذلك اقترح ألا يختتم النظر في البند ٣٩ من جدول الاعمال ، وعلى وجه التحديد أن يرجأ النظر في مشروع القرار المذكور .

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر بوصفه رئيسا للمجموعة العربية .

السيد بدوي (مصر) : يشرفني اليوم ، أن أتحدث أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسا للمجموعة العربية بالامم المتحدة ، لأطرح عليكم ، السيد الرئيس ، وعلى أعضاء الوفود الموقرين الحاضرين ، عدة ملاحظات ارتباطا بما أعلنتموه منذ دقائق حول مشروع القرار .

بادئ ذي بدء ، لعله من المناسب هنا أن ألقي الضوء على طبيعة مشروع القرار A/44/L.50 ، الذي نبع أساسا عن المتغيرات الفلسطينية الجديدة التي أحدثت تحولات تاريخية على الساحة الدولية خلال اجتماعات الجمعية العامة الأخيرة بمدينة جنيف في كانون الأول/ديسمبر الماضي . وهو مشروع ليس طموحا في جوهره ، إنما يرتبط ارتباطا وثيقا وعمليا بما جاء في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ ، الذي أحاطت الجمعية العامة من خلاله علما بالإعلان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بإنشاء دولة فلسطين ، ذلك الحدث التاريخي الذي سيترجم عمليا في المستقبل القريب بإذن الله .

لم يكن الهدف من طرح مشروع القرار A/44/L.50 الحصول على اعتراف دولي بدولة فلسطين ، إذ تحقق هذا الاعتراف من قبل ، وتعدى عدد المعترفين بدولة فلسطين مائة دولة ، وحصلت على عضوية كاملة في حركة عدم الانحياز أسوة بالدول الاخرى . لكن الهدف من مشروع القرار كان إعطاء دفعة سياسية جديدة للقضية الفلسطينية وتأكيد ضرورة مشاركة فلسطين في الجهود الرامية الى حل مشكلة الشرق الأوسط بالطرق السلمية ، والتي تشكل المسألة الفلسطينية جوهرها ، وضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٧٧/٤٣ نصا وروحا .

وما شهدته الجمعية العامة من مناقشات ، وفضلا عن البيانات الهامة التي استمعنا اليها من الوفود المختلفة ، إنما تؤكد أن الأهداف الرئيسية لمشروع القرار قد تحققت بالفعل وتعتبر تأكيدا جديدا للاعتراف الدولي الكامل بما حققته القضية الفلسطينية من مكاسب ، وبالدور الرئيسي الذي تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الحكيمة في مختلف مراحل الجهد الدولي لدفع عجلة السلام . وكما أكدت ضرورة مشاركتها في كافة المبادرات المطروحة في هذا السبيل وصولا الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة ، يتحقق لشعب فلسطين المناضل من خلاله آماله الوطنية المشروعة وإقامة دولته ، حتى يعم منطقة الشرق الأوسط سلام كامل وشامل .

ان المشاورات المكثفة والمتواصلة التي شاهدتها هذه المنظمة الدولية خلال الأيام الأخيرة قد أثبتت بما لا يدع مجالا لأي شك حقائق لا يجب أن تغيب عن أذهاننا من

أجل صالح العمل داخل هذه المنظمة وزيادة فعاليتها عند بحثها لكافة الأمور التي تهم المجتمع الدولي . هذه الحقائق تتمثل في رفض هذا المجتمع بأكمله ، شكلا وموضوعا ، لأية ضغوط وتهديدات مهما كان مصدرها ، والتأكيد على ضرورة التزامنا جميعا بميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا لضمان دورها ، والعمل في إطار هذه المنظمة في إطار ديمقراطي بنّاء من أجل صالح الجميع ، والوفاء بكافة الالتزامات التعاقدية التي أخذناها على عاتقنا . وقد جاءت البيانات الصادرة منكم ، سيدي الرئيس ، ومن الأمين العام في هذا الصدد تأكيدا وتعبيرا عن كل هذه الحقائق . وأود من جانبي بصفتي رئيسا للمجموعة العربية ، أن أعبّر عن عميق أسفنا لما بادرت به الولايات المتحدة في هذا الخصوص ، والتهديدات التي قامت بها لمواجهة مشروع القرار A/44/L.50 ، وهي دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن عليها مسؤوليات عميقة وبالغة الحساسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين وفقا للميثاق .

ان المجموعة العربية والدول المتبنية لمشروع القرار A/44/L.50 ، في ضوء بروز هذه الحقائق ، واستجابة للنداء الموجه منكم ، سيدي الرئيس ، لن تصر في الوقت الحالي على التصويت عليه ، وإنما تطالب في ذات الوقت بأن يظل البند الخاص بالمسألة الفلسطينية مفتوحا . وهنا أود أن أتقدم بخالص الشكر للدول الصديقة التي عبّرت عن تأييدها لجهودنا في هذا الصدد اتصالا بمواقفها الثابتة في دعم القضية العربية والفلسطينية . والمجموعة العربية والقيادة الفلسطينية بشكل خاص أثبتت من جديد بموقفها هذا حرصها على تنسيق مواقفها في إطار هذه المنظمة ، بما يحقق المصلحة العليا للمجتمع الدولي ويدعم من فعالية الأمم المتحدة كحجر الزاوية في النظام الدولي المعاصر ، وإيمانها بأن الدول المحبة للسلام الأعضاء في الأمم المتحدة لن تدخر جهدا في سبيل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته على ترابه الوطني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشكر السيد بدوي ممثل مصر على البيان البنّاء الذي أدلى به للتو .

أفهم أن مقدمي مشروع القرار A/44/L.50 ، لا يصرون ، استجابة لندائي ، على طرحه للتصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن لا تختتم النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال في هذا الوقت ، وأن يؤجل النظر في مشروع القرار A/44/L.50 ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا الذي سيتكلم بصفته رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تحظى الجهود الرامية الى كسر حالة الجمود في عملية الحل السلمي لقضية فلسطين من خلال طرح مشروع القرار A/44/L.50 بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة ، بتأييد وفهم بلدان عدم الانحياز . والتطورات التي تلت تلك الجهود أوضحت بشكل مذهل الخطورة البالغة والتعقيد الشديد لما يمكن أن يشكل ، في هذه اللحظة ، أصعب وأهم مشكلة دولية . لقد حظيت الانتفاضة ، وهي ثورة الشعب الفلسطيني التي استمرت لعامين ضد السيطرة والاحتلال الأجنبيين ، بتأييد وتعاطف واسعي النطاق أثناء مناقشات هذه الدورة ، وأكدت مرة أخرى الحاجة الى إيجاد حل عاجل لقضية فلسطين على أساس إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال .

كذلك أكدت المناقشة من جديد موقف الاغلبية العظمى في هذه المنظمة الذي يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . وأبرزت المناقشة أيضا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الشريك الحق وينبغي أن تشارك على قدم المساواة في كل الجهود الرامية الى البدء في عملية سلام وأنه بغير اشتراكها الكامل منذ البداية لا يمكن أن يكون هناك حل شامل ودائم لمشكلة فلسطين . وهذه الحقيقة لابد أن تفهمها أيضا القوى الموجودة في اسرائيل التي تعارض التوصل الى حل عادل وشامل ، وبالمثل القوى الدولية الرئيسية التي يمكن أن تسهم في البدء في عملية السلام .

ولهذا نشير مرة أخرى الى طلب فلسطين المشروع بأن تجد الحقائق الراهنة التعبير الملائم عنها باتخاذ الجمعية العامة قرارا مناسبا بشأن تمثيل فلسطين في الامم المتحدة . ويستند هذا الطلب الى أساس قانوني صلب يكمن في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) . وستواصل بلدان عدم الانحياز تقديم التأييد الفعال لطلب فلسطين بأن تحتل مكانها الصحيح الذي أرست الجمعية العامة الاساس له باتخاذها القرار ١٧٧/٤٣ في العام الماضي . وأولئك الذين مازالوا يعارضون هذا الطلب العادل المقدم من فلسطين نطالبهم مطالبة قوية بأن يعيدوا النظر في موقفهم من أجل التوصل الى حل عاجل وسلمي لمشكلة فلسطين ومن أجل الاسهام في حسم هذه القضية على نحو بناء .

لقد رفضت بلدان عدم الانحياز رفضا قاطعا الضغوط التي استخدمت فيما يتصل بالنظر في هذا الطلب والتي هددت في مرحلة من المراحل بايقاع هذه المنظمة في أزمة وبالتشكيك في قدرتها على العمل . وهذا الضغط وهذه التهديدات مرفوضة تماما . وليس هناك حاجة لأن نكرر أن الامم المتحدة أنشئت على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول بصرف النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية .

والامم المتحدة بالنسبة لبلدان عدم الانحياز والغالبية العظمى من الدول الاعضاء ، كانت ولاتزال ، المحفل الديمقراطي الرئيسي الذي يمكن أن تحقق فيه مصالحها الحيوية عن طريق الدخول في حوار منصف وبناء ، ولذا ، فان بلدان عدم الانحياز ستبقى صلبة في دفاعها عن الطابع الديمقراطي للامم المتحدة ومبادئ الميثاق بالاسهام الفعال

في تهيئة الظروف اللازمة لحل المشاكل الدولية البارزة ، ومن بينها قضية فلسطين التي تعتبر من أهم الشواغل .

يشكل العمل على خلق مناخ للحوار والحل البناء للمشاكل الدولية البارزة اختبارا لمسؤولية وحكمة كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وقد برهن وفد فلسطين ، بما يتمتع به من مرونة وباستعداده للتوصل الى حل وسط ، على نضجه السياسي وحكمته وحنكته السياسية . كما قدم في الوقت ذاته دليلا من أبلغ ما يكون على توجهه الحازم نحو الحوار والمفاوضات . ونعتقد أن استراتيجيته الرامية الى ايجاد حل سلمي لمشكلة فلسطين والتي حصل من خلالها على رأسمال سياسي هائل ، سرعان ما تحقق فوائد سياسية تتخذ شكل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال .

وتتوقع بلدان عدم الانحياز أن يفهم أولئك الذين يعارضون اعتماد مشروع القرار أهمية هذا التحرك السياسي الحكيم من جانب فلسطين أيضا . ونرى أن على جميع الدول الاعضاء أن تأخذ في اعتبارها حقيقة أن مائة دولة تقريبا قد اعترفت بالفعل بالدولة الفلسطينية وأنها عضو كامل العضوية في حركة عدم الانحياز .

وأود في الوقت ذاته أن أعرب عن تقديرنا العميق لمقدمي مشروع القرار A/44/L.50 على تأييدهم الحازم لطلب الفلسطينيين العادل ولما أبدوه من مرونة ولاحساسهم بالمسؤولية بقبولهم تأجيل البت في مشروع القرار . وبهذا يكون مقدمو مشروع القرار A/44/L.50 قد أسهموا اسهاما كبيرا في تجنب مواجهة وعملية استقطاب وفي الحفاظ على المناخ الطيب الذي ساد هذه الدورة ، ومن ثم ، الحفاظ على امكانية البدء في عملية السلام من أجل التوصل الى حل دائم وعادل لمشكلة فلسطين . ولقد حظي مقدمو مشروع القرار A/44/L.50 باتخاذهم لقرارهم هذا كما في جميع المفاوضات التي سبقت اتخاذه بالتعاون والتأييد التام من البلدان غير المنحازة في الامم المتحدة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أتيحت للدول الاثنتي عشرة فرصا عديدة لتتكلم عن قضية فلسطين في الدورة الحالية . وقد أكدت بصفة خاصة على ضرورة التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة لهذه القضية التي هي لب الصراع العربي الاسرائيلي . وقد أكدت الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية باستمرار

على حاجة كل الأطراف الى ابداء الاعتدال والتصرف على نحو بناء . ولذا يسعد تلك الدول أن تلاحظ أن الاعتدال قد ساد نظر المسألة قيد المناقشة ، وهي تود أن تعبر عن تقديرها بصفة خاصة لروح التوفيق التي أبداها الجميع .

وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد ارتياحها ازاء التأييد الذي منحه مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر فيما يتعلق بقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وما يترتب عليهما من الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ الارهاب .

وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد رأيها بأن جميع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ينبغي أن تسوى في إطار المفاوضات . وموقفها فيما يتعلق بتسوية ذلك الصراع معروف . وهو محدد في إعلان البندقية الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٠ وفي إعلان مدريد أيضا في حزيران/يونيه الماضي وهو يقوم على مبدأين أساسيين نعتبرهما كلا لا ينفصم وهما : حق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، في الأمن ، أي أن تعيش داخل حدود مضمونة ومعترف بها ؛ وحق جميع شعوب المنطقة في العدالة بما في ذلك الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومنها حقه في تقرير المصير مع كل ما ينطوي عليه ذلك .

والدول الاثنتا عشرة مقتنعة بأنه ينبغي ، في إطار مؤتمر سلام دولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، ايجاد تسوية سلمية تستند الى هذين المبدأين . وتؤمن الدول الاثنتا عشرة بأن هذا المؤتمر سيكون محفلا مناسبا لاجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية بغية التوصل الى حل وتسوية دائمة عادلة وشاملة . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد أن منظمة التحرير الفلسطينية لابد وأن تشارك في هذه العملية . وتبين الحالة الخطيرة في الأراضي المحتلة الحاجة الى التسوية ، كما تبين أهمية دعم عملية السلام هذه . وفي هذا الصدد ، تشجع الدول الاثنتا عشرة الجهود الحالية وتأمل في أن تصبح خطوة بناءة على الطريق المؤدي الى عقد المؤتمر الدولي .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشارك في التحية الموجهة الى المشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.50 . فما أبدوه بشكل متكرر خلال الاسبوع الماضي من روح التوفيق والاستعداد للدخول في حوار مع الآخرين أدى الى حل يمثل الامم المتحدة في أحسن صورها .

وستواصل كندا من جانبها الاضطلاع بدور ، هنا في الامم المتحدة وفي أي مكان آخر ، نأمل أن يسهم في بناء السلم في الشرق الأوسط عن طريق عملية تفاوض بين الاطراف المعنية بشكل مباشر . فعن طريق هذه العملية وحدها ، يمكن اقامة سلام دائم يتيح لجميع سكان المنطقة التمتع بالعيش في سلام وأمن .

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن استراليا ونيوزيلندا تشاركان في هذا البيان .

السيد الياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشارك الممثلين الآخرين ، وأثني ، نيابة عن الوفد السويدي ، على المشاركين في تقديم مشروع القرار A/44/L.50 وأشكرهم لتعاونهم الذي مكّن الجمعية العامة من التعامل بشكل بنّاء مع الموضوع المطروح عليها في ظروف لا تزال تفرض تحديات كبرى على الامم المتحدة . وهذه النتيجة - التي ترتبت على عمل العديد من القوى الخيّرة - ستسهل دون شك عملية السلام في الشرق الأوسط . وفضلا عن ذلك ، فإنها تعد تذكيرا بأن الأمم المتحدة أنشئت ، فوق كل شيء ، لحل المشاكل الدولية ، ولم تنشأ لتصبح ساحة للمعارك الانقسامية .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لجهودكم الشخصية - سيدي الرئيس - في هذا الأمر . واسمحوا لي أيضا أن أؤكد في هذا الصدد كم هو هام ، في رأينا ، ألاّ تدخل اعتبارات غريبة على الموضوعات ، لأن ذلك قد يهدد الأداء المناسب للأمم المتحدة . ويجب أن يكون مرشدنا دائما الالتزامات المقطوعة بموجب الميثاق . إن الأمم المتحدة ملكنا المشترك ، الذي ندين له بالتزام مشترك . فلنواصل عملنا معا بهذه الروح .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية ، أود أن أرحب بالاتفاق المتزن بشأن مشروع القرار A/44/L.50 الذي تسنى التوصل اليه أثناء المشاورات التي أجريتموها - سيدي الرئيس - مع الأطراف المعنية . ويبدو لي إننا بحاجة الى مزيد من الوقت للنظر في المشروع . ولذلك فإننا نوافق تماما على اقتراحكم بألّا يختتم النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال - قضية فلسطين - وأن تجرى مشاورات أخرى بشأن مشروع القرار A/44/L.50 في وقت لاحق . وأرى أن ذلك سيسهل كثيرا الجهود الرامية الى ضمان عدم ترتب نتائج معاكسة على العملية الرامية الى تسوية نزاع الشرق الأوسط ، وهي عملية بذلت مجموعة دول أوروبا الشرقية الكثير من أجل بدئها . وأرى ، أن هذا هو أكثر الطرق مناسبة للتقدم بعملية الحوار والمفاوضات الدولية .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن اتفاقنا التام مع الأمين العام ومعكم ، سيدي الرئيس ، على أن أنصبة الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة التزامات قانونية بموجب الميثاق ولا يمكن ربطها بأي شيء يحدث في الجمعية العامة أو في أي مكان آخر في الامم المتحدة .

وفي اعتقادنا أن المكونات الحساسة لنزاع الشرق الأوسط لا يمكن تناولها إلّا بحوار بنّاء وتوازن منصف للمصالح بين الجوانب المعنية . وبصرف النظر عن هذا الموقف ، لن نتوانى عن تأييدنا للشعب الفلسطيني وتضامننا معه في جهوده لكسب مزيد من الاعتراف الدولي بدولة فلسطين ، وسنظل ملتزمين بزيادة علاقات الصداقة التي تربطنا بذلك الشعب . إننا نؤيد تعزيز وتقدم قضية الشعب الفلسطيني العادلة في إطار الأمم المتحدة .

ونؤيد أيضا المطلب الذي أعربت عنه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بأنه :

"ينبغي منح دولة فلسطين مكانها الذي يليق بها داخل المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة" . (A/44/35 ، الفقرة ١١٢)

وسنعمل مستقبلا أيضا بتصميم على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وممثله الشرعي الوحيد .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن وفد فنلندا ، أود أن أعرب عن عميق الارتياح لنتيجة المناقشات المكثفة بشأن مشروع القرار A/44/L.50 التي كان الفضل فيها لضبط النفس والتصرف المسؤول للمعنيين بشكل أساسي . ونحن نقدّر غاية التقدير الجهود التي بذلتموها ، سيدي الرئيس ، في هذا الشأن .

إن موقف فنلندا بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط موقف مسجل . ونحن نرى أنه لا يمكن تحقيق تسوية شاملة عادلة دائمة إلاّ عن طريق المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يضمنان حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة معترف بها ، وكذلك على أساس ضمان الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير الوطني . ونحن نرى ، أن لكل الأطراف المعنية - بما في ذلك الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها أهم ممثل لهم - الحق في المشاركة في المفاوضات بشأن مستقبلهم .

إن التسوية الشاملة للنزاع في الشرق الأوسط ، وجوهره قضية فلسطين قد طال انتظارها . ولذلك من الحيوي أن تبدأ بشكل فعّال عملية تحقيق تلك التسوية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثلة السنغال التي ستعرض ، بصفتها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مشاريع القرارات A/44/L.34 و A/44/L.44 و A/44/L.45 .

السيدة ديالّو (السنغال) (رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أن أتقدم اليكم بالشكر لإعطائي الفرصة مرة أخرى لمخاطبة الجمعية العامة باعتباري رئيسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وذلك لعرض مشاريع القرارات A/44/L.43 و A/44/L.44 و A/44/L.45 التي تتناول قضية فلسطين . ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن أفغانستان والجمهورية الديمقراطية الألمانية ويوغوسلافيا انضمت أيضا الى مقدمي مشاريع القرارات .

مشاريع القرارات المعروضة تشابه أساسا المشاريع التي قدمت في السنوات الماضية بغية تمكين اللجنة ، وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام من الإضطلاع ببرامج عملها بما يتفق مع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.43 تؤيد الجمعية العامة التوصيات الواردة في تقرير اللجنة وتوجه انتباه مجلس الأمن الى أنه لم يتخذ حتى الآن اجراء بشأن هذه التوصيات ، التي كان من الممكن ، إذا جرى تنفيذها ، أن تسهم على نحو هام في إيجاد تسوية لقضية فلسطين .

بموجب مشروع القرار تطلب الجمعية من اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن الى الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، حسب الاقتضاء ، وأن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها وأن تضطلع ببرامج الحلقات الدراسية والندوات والاجتماعات للمنظمات غير الحكومية المعنية وأن تواصل تعاونها مع تلك المنظمات وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق اتصالاتها بها .

وتطلب الى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين ، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بقضية فلسطين أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة . وأخيرا تطلب الجمعية العامة الى اللجنة أن تقدم اليها تقريرا في هذا الشأن في دورتها الخامسة والأربعين .

ويتناول مشروع القرار A/44/L.44 بوجه خاص الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة في تسوية قضية فلسطين وتطلب الجمعية العامة الى الأمين العام أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في أداء المهام المبينة بالتفصيل في القرارات السابقة بما في ذلك تنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات والندوات للمنظمات غير الحكومية بالإضافة الى إعداد دراسات ومواد إعلامية .

وفي مشروع القرار تدعو الجمعية العامة جميع الحكومات والمنظمات الى أن تمد يد المساعدة الى اللجنة وإلى شعبة حقوق الفلسطينيين في أدائهما لمهامهما . وأود هنا أن أوضح ، كما تعلم الجمعية العامة ، أن هذه الشعبة قد نجحت ، بفضل كفاءة ومقدرة موظفيها ، والموضوعية التي أبدتها في الاضطلاع بمهامها ، في جعل الرأي العام الدولي على علم بقضية فلسطين .

ويتعلق مشروع القرار A/44/L.45 بدور إدارة شؤون الإعلام . وتشعر الجمعية بامتنان بالغ لهذه الإدارة لما تقدمه للجنة دائما من تأييد في تحقيق أهدافها . وإن إسهام إدارة شؤون الإعلام له أهمية خاصة ، ولهذا السبب يعرض مشروع القرار هذا على الجمعية الآن وهو يهدف الى مطالبة هذه الإدارة بأن تقوم ، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مواصلة برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين خلال فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ مع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وأن تستمر في نشر المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين وأن تواصل إصدار واستكمال المنشورات المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين وأن توسع نطاق المواد السمعية - البصرية وتنظم إيفاد الصحفيين في بعثات خارجية لتقصي الحقائق ، وكذلك تنظيم لقاءات للصحفيين .

تحظى مشاريع القرارات الثلاثة على نحو تقليدي بتأييد غير مشروط من الأغلبية العظمى للدول الأعضاء في الجمعية العامة . ولذلك فإنني بالنيابة عن مقدمي هذه المشاريع أطلب من جميع الوفود أن تؤيدها تأييدا ساحقا حتى تعبر مرة أخرى عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على أحد أو كل مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/44/L.43 و A/44/L.44 و A/44/L.45 و A/44/L.51/Rev.1 .

أود أن أذكّر الوفود بأنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

وستتاح الفرصة أيضا للممثلين لتعليل تصويتهم بعد التصويت على جميع المشاريع .

السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الملاحظات التي أدليت بها أمام الجمعية العامة في ١ كانون الاول/ديسمبر ، ناقشت آراء الولايات المتحدة بشأن القضايا الاساسية المتعلقة بتحقيق السلم في الشرق الأوسط ، بالإضافة الى وجهة نظرنا بشأن إطار واقعي لتحقيق التسوية عن طريق المفاوضات . وقد استمعنا باهتمام الى الآراء التي أعرب عنها الآخرون في بياناتهم حول هذه القضية الهامة . ولقد قيل الكثير هنا حول ضرورة تحريك عملية السلام الى الأمام . وتوافق الولايات المتحدة موافقة كاملة على هذا الرأي .

والجمعية مستعدة الآن للتصويت على عدد من مشاريع القرارات التي ليست جديدة ، في الوثائق A/44/L.43 و A/44/L.44 و A/44/L.45 . هذه المشاريع تؤيد أنشطة مختلف أجهزة الأمم المتحدة التي تلتزم بعرض منظور متحيز جدا لجانب واحد في القضية الفلسطينية . وفي إدامة عرض صورة غير متوازنة لهذه المشكلة المعقدة لا تسهم أجهزة الأمم المتحدة في الجهود الحقيقية لتحقيق السلم . وبهذا الإحساس ، فإنها في رأينا تضر بالمصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني في تحقيق سلم شامل وعادل . وتحث الولايات المتحدة أجهزة الأمم المتحدة المعنية على أن تعيد النظر في برامجها وأن تتخلى عن المهاترات ، وأن تركز بدلا من ذلك على العمل الإيجابي العملي الذي يهيء مناخا يفضي على نحو أفضل الى تحقيق السلم . ولهذا السبب ستصوت الولايات المتحدة ضد مشاريع القرارات هذه .

(السيد بيكرنغ ، الولايات المتحدة الأمريكية)

إن مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط لا يتناول الأهمية المركزية لإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين . وتعتقد الولايات المتحدة أن المفاوضات المباشرة أمر أساسي للتوصل الى سلم عادل ودائم . وفي هذا الصدد قلنا اننا يمكن ، في الوقت المناسب ، أن نؤيد مؤتمرا دوليا يشكل تشكيلا سليما ، ويستهدف تسهيل اجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين المعنيين ، لكننا لا نستطيع أن نؤيد المؤتمر المقترح في مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 .

وبدلا من تناول أهمية المفاوضات المباشرة ، يوصي مشروع القرار ببعض "المبادئ لتحقيق سلم شامل" ، وهو بذلك يحدد سلفا القضايا التي ينبغي حلها بالتفاوض . ونحن لا نعتقد أن المؤتمر ينبغي أن تكون من سلطته فرض حل موصى به ، أو الغاء اتفاقات توصلت اليها الأطراف .

وفي رأينا أن مشاريع القرارات من شاكلة مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 لا تزيد احتمالات السلم في المنطقة بل تضع بالأحرى عقبات أمام إجراء المفاوضات المباشرة . ولهذه الأسباب لا نستطيع تأييد مشروع القرار هذا وسنصوت معارضين له .

وأخيرا ، أود أن أذكر مرة أخرى ، تسجيلا للحقائق ، أن حكومتي تعترض على عبارات مثل "الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس" . وكما سبق أن قلنا نحن نعتبر أن هذه العبارات تصف الأراضي ديموغرافيا وقاصرة على الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ولا تصدر حكما مسبقا على وضعها الذي لا يمكن حسمه إلا عن طريق المفاوضات . ونحن مقتنعون بأن القدس يجب أن تظل غير مقسمة ، لكن ينبغي تقرير وضعها النهائي عن طريق المفاوضات .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت كندا هذا العام مؤيدة لمشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 ، الذي يدعو إلى عقد مؤتمر سلام دولي . وقد غير وفدي تصويته من الامتناع لسببين .

أولا ، لقد أوضحت الانتفاضة المستمرة منذ سنتين حتى الآن ، أن الأمر الواقع في الأراضي المحتلة لا يمكن استمراره وأن هذا نزاع يجب أن توجد له تسوية تفاوضية . وثانيا ، كانت التطورات السياسية الايجابية المختلفة التي حدثت في الأشهر الماضية ، والتي تشهد على تحرك ملحوظ صوب الحوار بين اسرائيل والفلسطينيين ، مصدر تشجيع لكندا . وكانت المبادرة الاسرائيلية السارة التي طرحت في أيار/مايو ، والاقتراحات التي طرحها مؤخرا كل من الرئيس المصري مبارك والسيد بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة خطوات هامة على هذا الطريق ، وهو ما يؤكده التصريح المشجع الذي أعلن اليوم في واشنطن . اننا نعتقد أن الحوار بين الأطراف الرئيسية المعنية مباشرة كفيل بإتاحة إجراء المفاوضات التمهيدية اللازمة التي من شأنها أن تهيئ مناخا مواتيا

لعقد مؤتمر السلام الدولي . وكما أكدت الحكومة الكندية في بيان صدر في وقت سابق من هذا العام ، نرى أن قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين ينصان على مبادلة الأرض بالسلام وكفالة الأمن لجميع دول المنطقة ، يتضمنان المبادئ الأساسية للتسوية الشاملة .

وعلى الرغم من أن وفدي سيصوت مؤيدا لمشروع القرار ، إلا أن لدينا تحفظات جدية على عدة عناصر وردت في الفقرة ٣ ولا تعبر عن الحقائق والظروف الراهنة التي طرأ عليها تغير كبير مع مرور الزمن . ومن بين تلك العناصر الاشارات إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٢) . كما أنه ليس بمقدورنا أن نؤيد تماما الفقرة السادسة الجديدة من الديباجة بالصيغة التي وردت بها ، نظرا لافتقارها إلى التوازن .

وأخيرا ، يود وفدي أن يسجل أننا نفهم عبارة "الأراضي الفلسطينية المحتلة" على أنها تعني الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ، الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ . وتصويت كندا اليوم لصالح مشروع القرار لا يعني أي تغيير في وجهة نظر حكومتي بشأن مركز هذه الأراضي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات المعروضة عليها .

يرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات A/44/L.43 ، و A/44/L.44 ، و A/44/L.45 ، في الوثيقة A/44/846 .

وستبدأ الجمعية العامة عملية التصويت بالبت في مشروع القرار A/44/L.43 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،

ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : دومينيكا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، الدانمرك ، غينيا الإستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.43 بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٢١ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٤١ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/44/L.44 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : دومينيكا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.44 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٣٠ عضوا عن التصويت (القرار ٤١/٤٤ باء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/44/L.45 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : دومينيكا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.45 بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت (القرار ٤١/٤٤ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،

ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : دومينيكا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بليز .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٤٣/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي تود تعليل تصويتها . وأُذكّر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر بيانات تعليل التصويت على ١٠ دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) إن تصويت وفد الجمهورية العربية السورية ، بالموافقة على مشروع القرار A/44/L.5/Rev.1 لا يعني الاعتراف باسرائيل التي لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولا تزال تحتل الجولان العربي السوري والاراضي العربية خلافا لقرارات الامم المتحدة وما تقضي به الشرعية الدولية

السيد حسيني (جمهورية ايران الاسلامية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد بلادي لم يشارك في التصويت على مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 ولا يرجع قرارنا بهذا الخصوص الى أننا لا نؤيد من كل قلوبنا انتفاضة الشعب الفلسطيني أو لاننا لا نعتبر أن الكيان الصهيوني يحتل أرض فلسطين احتلالا غير مشروع ويواصل على نحو دائم ارتكاب كل ألوان الجرائم ضد الفلسطينيين ، بل يستند - أساسا - الى أن مشروع القرار لا يطالب بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الخاصة به على كامل التراب الفلسطيني الذي يحتله المغتصبون الصهاينة منذ عام ١٩٤٨ . وأي قرار أو مقرر أو مؤتمر يتناقض وهذا الحق الفلسطيني وينطوي ضمنا بشكل مباشر أو غير مباشر - على أي اعتراف بالقاعدة الصهيونية ، لا تقبله الامة الاسلامية .

إن وفد بلادي لا يعترف بدولة غير فلسطينية في أرض فلسطين . فهي أرض اسلامية ويجب أن تنسحب القوات الصهيونية بلا قيد أو شرط من كل الأراضي الفلسطينية بما فيها تلك التي احتلتها قبل عام ١٩٦٧ .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد اليابان عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط ، اعتقادا منها بأن الاطار الدولي بشكل أو بآخر أمر ضروري لتسوية قضية السلام في الشرق الأوسط . وأنه من الضروري الحفاظ على عملية السلام لصالح الاستقرار في الشرق الأوسط . لذلك ، صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار A/44/L.5/Rev.1 .

وفيما يتعلق بعبارة :

"وضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ."

الواردة في الفقرة ٤ من ذلك القرار ، تود حكومة بلادي أن تدرس بتأن تفاصيل طريقة ذلك الاشراف .

السيد فرويدنشوس (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتيحت فرص متكررة للنمسا لتفسير موقفها بشأن قضية فلسطين . وهذا الموقف - وهو موقف معروف جيدا وثابت على مر السنين - هو الذي حدا بنا الى الامتناع - كما حدث بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة في سنوات سابقة - عن التصويت على مشروعي القرارين A/44/L.43 و A/44/L.44 .

ونظرا لما اضطلعت به ادارة شؤون الاعلام من أنشطة قيمة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، صوتت النمسا لصالح مشروع القرار A/44/L.45 .

إن النمسا - انطلاقا من التزامها الثابت بوجوب عقد مؤتمر سلم دولي في الشرق الأوسط في وقت مبكر ، وكما كانت الحال بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة في الماضي ، قد صوتت أيضا لصالح مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير النمسا لروح التوفيق السائدة اليوم . فهذه الروح ضرورية حقا للتوصل الى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين التي تشكّل لبّ مشكلة الشرق الأوسط . وفي نفس الوقت ، تواصل النمسا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وباعلان الدولة الفلسطينية بوصفها تعبيرا عن حق هذا الشعب في تقرير المصير .

السيد تلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت النرويج لصالح مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 الذي يتضمن عناصر ضرورية لاقرار السلم في الشرق الأوسط . إلا أننا نود أن نكرر تأكيد اهتمامنا بضرورة أن يترك للأطراف ذاتها أن تقرر بالكامل طرائق مؤتمر السلم واطار المفاوضات ومضمونها . ونعتقد انه من الأهمية القصوى أن تغتنم اسرائيل والفلسطينيون الفرصة لاحراز تقدم صوب المفاوضات . ولا بد أن يبذل الجانبان الجهود لبناء الثقة كيما تكسره في النهاية ، حلقة العنف والكراهية وتؤتي المفاوضات ثمارها وتقع علينا ، بصفتنا مجتمعا عالميا ، مسؤولية المعاونة في هذه العملية .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت هولندا لصالح مشروع القرار A/44/L.51/Rev.1 ، إلا أننا نؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . اذ أن مؤتمرا مشكلا تشكيلا جيدا يعقد في الوقت المناسب يمكن - حقا - أن يوفر محفلا مناسبا للمفاوضات اللازمة بين الأطراف المعنية على نحو مباشر للغاية .

تنظر هولندا الى اجراء حوار مباشر بين اسرائيل والفلسطينيين بوصفه مطلباً أولياً أساسياً كيما تصبح عملية التفاوض ناجحة وتفضي الى تسوية سلمية شاملة وعادلة . ونحن نؤيد الجهود التي تبذل حاليا لتحقيق ذلك .

ولدى هولندا بعض تحفظات عى صياغة القرار ، خاصة عندما يعد - أحكاما على قضايا لا بد من تناولها في مفاوضات مناسبة حيث لا يمكن حسمها إلا في اطارها ، كما نص على ذلك في اعلاني مدريد والبندقية الصادرين عن المجموعة الاوروبية . وهذه القضايا تتعلق - بين جملة أمور - بقضية الحدود الآمنة والمحددة ومسألة كيفية حسم مشكلة اللاجئين .

كما أن مسألة المستوطنات التي اعتبرناها دوما غير مشروعة تنبغي معالجتها في المفاوضات ، أما طبيعة الترتيبات الانتقالية الممكنة فمسألة أخرى تتطلب اتفاقا مسبقا بين الاطراف المعنية مباشرة .

إن كل هذه المسائل ، ومن بينها مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، وهي مسألة ذات أهمية حيوية ، تتطلب تسوية شاملة وعادلة ودائمة لا يمكن أن تتحقق إلاّ من خلال المفاوضات . ونرى أنه من الضروري اتباع عملية التفاوض من أجل التوصل الى تسوية لهذه القضية المشتعلة والتي بقيت دون حل لوقت طال مداه .

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد صوت وفد الجماهيرية على كافة مشاريع القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية . لكن وفد الجماهيرية يود أن يؤكد أن تصويته هذا لا يعني بأي حال من الاحوال وبصورة مباشرة أو غير مباشرة اعترافا بالكيان الصهيوني . آمل أن ينعكس ذلك في محاضر الجمعية العامة للأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين . وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن الآن في منتصف الليل تقريبا حسب التوقيت المحلي في فلسطين ، وشعبنا كله هناك ينتظر سماع أنباء سارة . إن تأييد مشروع القرار بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع عضو واحد عن التصويت أمر سيشجع شعبنا ويطمئنه الى أن عملية السلم جارية بالفعل . وينبغي للمرء أن يؤمن حقا بأنه على ضوء هذه النسبة ، نسبة ٥٠ الى ١ ، فإن قضية العدالة تخدم بشكل أفضل .

اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أستهل كلمتي هذه بالاعراب عن بالغ التقدير لجهودكم الدؤوبة للتغلب على العقبة التي أثارتها بلا ضرورة تصريحات خطيرة من واشنطن ، عاصمة الولايات المتحدة . وأود أيضا أن أعرب عن بالغ التقدير باسم شعبي ، الذي يستمع الآن الينا للجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرار A/44/L.50 ، وما هو

أكثر من التقدير ـ الاحترام ـ لقرارهم بالاستجابة الى مناشدتكم . إن المسألة لا تزال قائمة ، والنضال طويل ، لكننا سنثابر .

ان حصولنا على ١٥١ صوتا يجعلنا أكثر اقتناعا بأنه عندما يأتي الصيف المقبل لن يبلغنا الامين العام أنه لم يستطع عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، لأن عضوا واحدا في مجلس الامن لم يؤمن بهذه العملية . ونعتقد أن ذلك العضو ، الذي أثبت أنه هو العقبة ، قد يستجيب الآن للدول الاخرى البالغ عددها ١٥١ دولة وينضم الى عملية السلم .

في العام الماضي طرح الرئيس عرفات مبادرتنا للسلم في هذه الجمعية العامة ، وان كان ذلك في مكان آخر غير نيويورك ، ونحن ملتزمون بالسعي من أجل تحقيق مبادرة السلم تلك . إننا جميعا نذكر جيدا أنه قبل ثلاثة أسابيع تقريبا أقرت هذه الجمعية العامة بالاجماع قرارا بشأن تعزيز السلم والامن والتعاون الدولي بجميع جوانبه ، وفقا لميثاق الامم المتحدة . ولقد سرّنا ذلك ، لانه قد تحقق في نهاية الامر التأكيد مجددا على مبادئ الميثاق . إننا نعرف أن ذلك قد استغرق بعض الوقت ، لكن إعادة التأكيد تلك أصبحت واقعا ملموسا في النهاية . لقد أيد الجميع ذلك القرار ، إلاّ أن مقدميه تقع عليهم مسؤولية أكبر في الالتزام بما يقوله القرار .

وفي هذه المرحلة ، من المهم الاشارة الى الموقف المعلن لحكومة الولايات المتحدة كما جاء في البيان الصادر في أول كانون الاول/ديسمبر . نحن نسلّم بأن الهدف من أي تحرك ينبغي أن يكون التوصل الى تسوية شاملة ، ونعتقد أن من الخطوات الايجابية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة قولها أن التسوية الشاملة ينبغي أن

"تقوم على قراري مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ... والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني" . (A/33/PV.70 ، ص ٧٣)

إلاّ أن ممثل الولايات المتحدة قال في نفس هذا البيان يوم ١ كانون الاول/ديسمبر :

"لا تؤيد الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، كما

لا يمكننا أن نؤيد ضم الضفة الغربية وغزة ... أو إبقائهما تحت السيطرة الاسرائيلية بصفة دائمة" . (نفس المرجع)

وإني لأعجب ما الذي يريده ممثل الولايات المتحدة ، وما هي الخطة التي لديه في هذا الصدد ؟

ونتوقف هنا لنطرح سؤالا آخرا : ما هي الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ؟ أو ليس الاستقلال والحرية وكل تلك المفاهيم تعني الحقوق السياسية ؟

ومرة أخرى نتبين بوضوح من ذلك البيان

"إن المبادئ وحدها ليست كافية مع ذلك لتحريك الأطراف الى الأمام ..." (نفس المرجع)

وهناك تسليم في هذا القول بأن المبادئ هي العامل الأساسي ، وما لم نتقيد بالمبادئ فإن العالم سيتعامل بأساليب غريبة أو حتى متناقضة مع المقاصد التي أنشئت هذه المنظمة من أجلها .

ومن المبادئ المجسدة في الميثاق مبدأ تقرير المصير . وبالأمس فقط ـ ٥ كانون الأول/ديسمبر ـ قال ممثل الولايات المتحدة في نفس هذه القاعة في بيان تم توزيعه هنا :

"إن اعلاننا الاستقلال يتضمن مبادئ ألهمت شعوب العالم في سعيها لتقرير المصير" .

أليس هذا شيئا غريبا ؟ إننا نقرأ في محاضر الكونغرس بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ رسالة موجهة من وزارة الخارجية الى الأونورابل لي هاملتون تقول في جملة أمور :

"إن عبارة 'تقرير المصير' في سياق الشرق الأوسط تعني إنشاء دولة فلسطينية . والولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، وبالتالي فإن مثل هذه الاشارة" ـ أي الاشارة الى تقرير المصير ـ "لا تتسق مع سياسة الولايات المتحدة" .

وإني لأتساءل حول ما اذا كان تقرير المصير يعني أشياء مختلفة في أماكن مختلفة . هذه مسألة ينبغي إمعان النظر فيها ، خصوصا عند التعامل مع حكومة الولايات المتحدة .

وكان القرار الذي اعتمد بشأن "تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقا لميثاق الأمم المتحدة" علامة بارزة بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين . فقد شارك فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وأعضاء مجلس الأمن مع ممثلي الدول الأخرى ، وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها الجمعية العامة مثل هذا العمل البناء المشترك . وقد اعتقدنا أنه بشير خير ، لا سيما وأنه أكد التمسك بمبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب . وقد رحبنا به آنذاك . واعتقد الشعب الفلسطيني - أو أراد أن يعتقد - أن الولايات المتحدة التزمت بموقف هام في "مواقفها المبدئية" . وكان علينا أن ننتظر حتى نرى تحقيقا ملموسا لذلك الموقف ؛ ولسوء الحظ ، بالأمس فقط قال ممثل الولايات المتحدة شيئا مختلفا تماما .

ولكن مرة أخرى ، كيف بدأت هذه القصة برمتها ؟ لن أتكلم عن عام ١٩١٧ أو عام ١٩٤٧ ؛ وإن كان المرء عندما يقرأ التاريخ يتعلم الشيء الكثير . من ذلك أنه في رسالة تحمل عبارة "سري للغاية" ومؤرخة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ ، وموجهة من نائب وزير الخارجية في ذلك الوقت ، روبرت أ. لوفيت ، الى السيد مارك ف. اثريدغ ، ممثل الولايات المتحدة في لجنة المصالحة الفلسطينية ، حدد موقف أساسي للاسترشاد به نصه كما يلي :

"التخلص من فلسطين العربية" - مجرد التخلص منها - " وتؤيد الولايات المتحدة إدماج جزء كبير من فلسطين العربية في شرق الاردن . والبقية الباقية يمكن أن تقسم فيما بين الدول العربية الأخرى حسبما يبدو ملائما ."

ماذا يعني ذلك ؟ فلم يكتفوا بالتقسيم ، بل أرادوا تقسيم الجزء الى أجزاء أخرى أصغر ؟

وقد صدرت تلك التوجيهات رغم الالتزام المزعوم من جانب الولايات المتحدة بتنفيذ أحكام خطة التقسيم . وماذا نقرأ عن خطة التقسيم هذه ؟

"تقوم في فلسطين دولة عربية مستقلة ، ودولة يهودية مستقلة ، ونظام قانوني خاص لمدينة القدس ..." (القرار ١٨١ (د - ٢) الفرع أولا - ألف ، الفقرة ٣)

ونقرأ أيضا أن الجمعية العامة طالبت سكان فلسطين باتخاذ الخطوات التي قد تلزم من جانبهم لتنفيذ الخطة . وأبدت الجمعية العامة حكمتها عندما رأت أيضا الاستعداد لمواجهة بعض الاحتمالات فأكدت أن :

الفترة فيما بين اعتماد الجمعية العامة لتوصيتها بشأن قضية فلسطين وإقامة دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة ستكون فترة انتقالية "

(المرجع نفسه ، الفقرة ٤)

ولم تكن هناك وصفة معينة ، ولم يوضع حد زمني .

ونحن جميعا نعرف أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني ، بالنيابة عن الشعب الفلسطيني ، هذه الخطوة وأعلن دولة فلسطين المستقلة . نعم ، انها تحت الاحتلال الأجنبي فهذا ما نعترف به جميعا . ولكننا عندما نقول "إننا نقبل قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، بجميع أحكامه" ، يقال لنا "إذن لن ندفع لكم أية أموال بعد ذلك" . هذا عمل من أعمال الإرهاب المالي .

وإذا كان لنا أن نستخلص من ذلك شيئا فهو أن حكومة الولايات المتحدة لم تكن معتزمة في أي وقت احترام التزاماتها القانونية الدولية مادامت هذه الالتزامات تتصل بمستقبل السلم في الشرق الأوسط وبمستقبل الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية سواء كان ذلك استقلالا أو تقرير مصير .

(تكلم بالعربية)

بعد أيام معدودة تدخل انتفاضة شعبنا الفلسطيني عامها الثالث وقد حققت الكثير خلال العامين الماضيين ، وشعبنا مواصل لانتفاضته المجيدة ببطولة وتضحيات على طريق انهاء الاحتلال وإقامة دولته الفلسطينية ، دولة فلسطين المستقلة .

من حتميات التاريخ أن الشعب ينتصر . وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعرف هذا . وأمام يقينها بأن حتمية انتصار الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرض فلسطين هذا الانتصار وهذه الدولة آتية لا محالة ، وتلجأ سلطات واشنطن الى تعبئة كل ما لديها لعرقلة مسيرة التاريخ وتأخير تحقيق تلك الحتمية

التاريخية . فدولة فلسطين قائمة مهما حاولت حكومة الولايات المتحدة من خلال عمليات الضغط والابتزاز والارهاب المالي والتهديد بوقف تسديد التزاماتها لمنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها .

وتصاعد الانتفاضة وتصاعد العمل السياسي بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي بمثابة حكومة فلسطين المؤقتة ، عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار .

وإن كانت الاستابة لمناشدة السيد رئيس الجمعية العامة بعدم الاصرار على طرح مشروع القرار للتصويت خطوة ايجابية ، إلا أننا نرى أن المشروع مازال قائما وسنعود الى طرحه في الوقت المناسب . وهذا هدف قائم وما علينا إلا أن نواصل المساعي حتى يتم نضجه ولو بقيت حكومة الولايات المتحدة محافظة على موقفها المتعنت ، لأن حق الشعب الفلسطيني أقوى من التهديد والابتزاز الأمريكي .

(واصل الكلام بالانكليزية)

وفي الوقت الذي نقترب فيه من أعياد الميلاد ، هل من المبالغة حقا ، أو من عدم الواقعية أن نأمل بأننا سنحتفل جميعا ، في عيد الميلاد المقبل ، في عام ١٩٩٠ ، سويا في بلدتي ، بيت لحم ، في حقل الرعاة ، وبيت ساحور ، بعيد ميلاد سعيد وسلمي وبمستقبل من التعايش السلمي فيما بين الشعوب والدول ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٩ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠